تحديث القوانين والحداثة في اتخاذ القرار

ضرورة ادخال المعلوماتية الى كل مكان

* بقلم نزار نسيب القباني

بعد أن تحدث السيد الرئيس حافظ الأسد في الخطاب التوجيهي الهام في افتتاح الدور التشريعي الجديد في مجلس الشعب عن تحديث القوانين ... بات ذلك مطلباً جماهيرياً ونقطة تأمل هامة لرجال القانون والتشريع والادارة للنظر في كل ما هو حولهم ونحن نعمل على بناء دولتنا العصرية التي تستند إلى العلم .

إن تحديث القوانين لايعني تحديث النصوص فقط ومسايرتها لواقع الحال اليوم .

بل إن تحديث القوانين يعني أيضاً الحداثة في اتخاذ القرار بعيدين كل البعد عن البيروقراطية التي تعيق اتخاذ صحة القرار أو تعمل على عدم حسن تنفيذه .

ولابد أن نعترف أن هناك غابة من القوانين والتشريعات وأهم ماينبغي أن ترتكز اليه الحداثة هو وضوح الرؤية والصدق مع النفس والهدف لدى المشرعين ولدى الأجهزة الادارية مع الالتزام بعدة ضوابط هامة مثل وحدة التشريع المطبق ووحدة النص للحالة الواحدة ووحدة ادارة التنفيذ وعدم احالة التشريع إلى تشريعات ونصوص أخرى تفقد المواطن فهم ماهية التشريع ونصوصه أو إلحاقه بتفسيرات متلاحقة قد تذهب إلى ما لم يبغيه المشرّع أصلاً أو الانحياز عن هدفه .

وقد أخذت التشريعات الحديثة في بعض الدول التي لجأت إلى تحديث قوانينها البدء من نقطة الصفر بحيث تلغي كافة التشريعات القديمة في قطاعات معينة واستبدالها بتشريعات جديدة . وهذه الفكرة مأخوذة من نظم المحاسبة المالية التي تبدأ من الصفر .

وعند الحديث عن الحداثة في أي مجال علينا ألا ننسى توثيق المعلومات وأهمية المعلومات اليوم في اتخاذ القرار نفسه إلى الأرقام الصحيحة .

فلو سألنا مثلاً عن حجم المديونية في الجمهورية العربية السورية لدى عدة جهات مختصة ومسؤولة عن هذا الموضوع، هل سيكون الجواب متطابقاً لديها ؟ لاأستطيع التكهن بالجواب ، لكن حين سئل السؤال نفسه في جمهورية مصر العربية، كانت الأرقام غير متطابقة أو حتى غير متقاربة كما قال الأستاذ الدكتور هشام الشريف في محاضرته خلال مؤتمر رجال الأعمال والمستثمرين العرب السادس في الاسكندرية .

لهذا أرى ضرورة ادخال المعلوماتية إلى جميع دوائر الدولة ومن ثم ربط كل مؤسسة بالوزارة التابعة إليها ثم الوزارة بالمركز العام الذي يستطيع الوقوف على أية معلومة في أي مجال وفي أية دائرة خلال دقائق معدودة . كما يساعد أصحاب القرار على اتخاذ القرار الواضح والدقيق والموثق .

وينتج عن ذلك التلاحم بين دعم القرار التقني المعلوماتي والقرار التنفيذي للقرار السياسي، وهنا تكمن الحداثة المطلوبة في اتخاذ القرار والتشريع وبالتالي مايسمى بتحديث القوانين ويترتب على ذلك تهيئة الكوادر الفنية اللازمة لاستيعاب المعلوماتية بفتح دورات علمية لها على أن تقوم هذه الكوادر نفسها بتعليم كوادر أخرى من ثم عمل هذه الكوادر جميعاً في مؤسسات الدولة، ومن ثم عدم جواز حبس المعلومات لدى هذه الكوادر بل يجب نشر هذه المعلومات للاستفادة منها، وأما القول إن هذه المعلومات هي أسرار الدولة ...

فلم يعد هناك أسرار ونحن نقوم ببناء دولتنا العصرية ، وإن هذه الأرقام أو المعلومات هي قواعد البناء العلمي وأسس التنمية المرجوّة ، وملكاً للأجيال القادمة .

ولقد سبقتنا دول عديدة في هذا المجال ومن الممكن الاستفادة من تجربتها، وإني أدعو إلى تعليم استخدام الكمبيوتر وبرمجته خلال المنهج التعليمي المدرسي ابتداء من المرحلة الابتدائية وفوراً لاننا في سباق مع الزمن ، كما أني أدعو إلى إقامة شركات لنشر المعلومات .

وعلى سبيل المثال فمن الممكن نشر جميع أحكام التجارة الخارجية ونشر الأحكام والقوانين والاجتهادات في مجال التشريع والادارة .. الخ .

والخلاصة فقد أخذت بعض الدول بتخصيص وزارات متخصصة للتنمية الادارية منها مصر ولبنان للمحافظة على كفاءة اتخاذ القرار وتحديثه .